المحاضرة الواحدة وعشرون: التمثيل السياسي في الجزائر في بداية القرن العشرين

1- إعطاء الاستقلال الذاتي للأوربيين في الجزائر:

بعد صدور قانون 19 ديسمبر 1900 انتقلت السلطة الفعلية إلى يد مجلس النواب الأوربيين الذي أقاموه في الجزائر العاصمة حيث تحققت خطة الاستقلال الذاتي عن فرنسا فكان الحاكم العام في الجزائر يطبق فقط كل ما يشرعونه عن طريق هذا المجلس وكل هذا كان على حساب الغالبية المسلمة المشكلة لسكان الجزائر فمارست الأقلية الأوربية ضغوطات على جميع الحكومات الفرنسية من 1900 فنجحت الخطة التي اشتملت على 3 مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: إدماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية أي اتخاذ الإجراءات القانونية التي تسمح بابتلاع الجزائر وفي هذا نشير إلى بعض القوانين المتخذة في إدماج الجزائر.

1- مرسوم 22 جوان 1834 الذي نص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية.

2- مرسوم 22 جويلية 1834 ونص على الحاق الجزائر بفرنسا إداريا[1].

3- مرسوم 04 مارس 1840 الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

4- قانون 04 نوفمبر 1848 وهو جزء من الدستور الفرنسي ونص على (الجزائر جزء لا تتجزء من فرنسا)[2].

5- إصدار قانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865: تضمن (إنّ الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنّه يحصل عليها ولكنه في هذه الحالة يصبح خاضعًا للقانون الفرنسي)[3].

تشير إحدى الدراسات أنّ خبايا هذا القانون كانت أكبر مما نتصور وكانت تهدف إلى الاستحواذ على أراضي جديدة حيث قسم القانون الاراضي بين الدوائر الإدارية التي كانت تشكل القبيلة بشكل مقصود يهدف إلى تشتيت القبائل وتوسيع نفوذ الدولة والدوائر على ملكية الأراضي وبهذا استحوذت السلطات الفرنسية على أجزاء مهمة بفعل التقسيم الإداري[4].

6- مرسوم 24 أكتوبر 1870 والذي بموجبه أصبحت الجزائر تشكل3 مقاطعات فرنسية والقوانين الفرنسية تطبق على المسلمين الجزائريين.

7- مرسوم 21 مارس 1871 ينص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر.

8- قانون 23 مارس 1882 والخاص بإنشاء دفاتر الحالة المدنية للمسلمين.

---

[1] محمد ادريسي، « مجالات ومظاهر السياسة الفرنسية في الجزائر»، دروس في مادة التاريخ: لتلاميذ الثانية ثانوي (تخصص علوم تجريبية)، ثانوية الزعاطشة، بلدية ليشانة، 15 جانفي 2023.

[2] المرجع نفسه.

[3] فاطمة بومعراف وآخرون، **كتاب التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2009، ص 106.

[4] بوعلام نجادي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر زمن المجازر حقبة التحريق**. الجزائر: موفم للنشر، 2013، ص 396.

9- قانون 19 ديسمبر 1900 يسمح للجالية الأوربية في الجزائر أن تنشئ المجلس المالي ثم المجلس الجزائري فيما بعد وذلك لإحكام قبضتها على الجزائر وتمنع السكان المسلمين الجزائريين من الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية وحقهم في الحصول على التمثيل النيابي عادل سواء في المجالس النيابية أو المجلس الجزائري.

المرحلة الثانية: الأسلوب الجديد لنضال حركة الشبان الجزائريين:

إنّ تجربة النضال السياسي في الجزائر وليدة مخاض عسير ينطلق من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية 1908 هذا المخاض الذي نتكلم عنه عاش فيه الجزائريون السياسات الإستعمارية بأشكالها المختلفة والهادفة على محو الكيان الجزائري وكانت المقاومة العسكرية الشعبية طريقة من طرق الحفاظ على الهوية الوطنية... وعرفت هذه المرحلة أيضًا الانتكاسات المتكررة للمقاومة المسلحة في طرد المستعمر الفرنسي من الجزائر، هذا المخاض التطوري الذي عرفه الجزائريون نخبة وعامة، خلق إجماع عند مختلف مكونات المجتمع الجزائري، بانّ المقاومة المسلحة في الظرف الآني لا تجدي نفعًا، ولا بد من بحث طرق جديدة للمقاومة[1].

فلقد تميزت المقاومة الجزائرية لقوات الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر بانحصارها في مناطق صغيرة و تحالفات عشائرية غير مجدية نوعا ما؛ لأن قوات الاستعمار كان تقوم بمحاصرة المنطقة التي تتواجد فيها عناصر المقاومة و يتمُّ القضاء عليهم بيسر، لكن في بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال حيث بدأ رجال النخبة في الجزائر يتحركون و يتحالفون ضد ادارة الاحتلال و ذلك على المستوى الوطني؛ ويرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية حيث اكتشفوا عدم المساواة التي بينهم و بين الأوربيين، و عدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة، و لذا عمدت هذه النخبة الى مواجهة الاستعمار بنمط جديد لا يعتمد على السلاح فقط بل ترتكز أيضا على الاتصال و القيام بضغوطات متوالية على حكومة باريس لانصاف الجزائريين و تمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان، و السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية و الاعتراف بالشخصية الجزائرية.[2]

ولذلك؛ في محصلة هذا الانتقال، وفي بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال مع ظهور رجال المحبة في الجزائر يتحركون و يتحالفون ضد إدارة الاحتلال و دسائسها في بلدهم حيث يرجع الفضل إلى نخبة المجتمع الذين تعلموا في المدارس الفرنسية و أيقنوا بعدم وجود مساواة بين الجزائر و الأوربيين، حيث يظهره التمثيل السياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية و النيابية لهذا عهدوا للقيام بضغوطات

---

[1] خالد توازي، "محاضرات في تاريخ الجزائر"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-)، ص 42.

[2] غنية هاني، مرجع سابق، ص 28.

متتالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين و من الشخصيات التي استمعت إلى مطالب حركة الشبان الجزائريين السيد **غول فيري** عندما زار الجزائر سنة 1892 بصفته رئيسًا لمجلس الشيوخ.

ومنذ 1892 بدأت حركة "الشباب الجزائري" تقوم بالاتصالات مع المسئولين الفرنسيين و تنقل اليهم هموم المواطن الجزائري و انشغالاته و تقترح عليهم ما ينبغي عمله لإنصافهم. وتزعم حركة شبان الجزائريين مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كانت تشتغل في ميادين الترجمة و التعليم و التجارة والسياسة و الطب. والمشكل الذي واجه هذه الحركة هو عدم التجانس، و بالتالي عدم الاتفاق على انتهاج سياسة مشتركة أو تقديم فكر موحد وبالتالي برغم المجهودات التي قاموا بها لكنها بقيت محدودة.

في عام 1904 انشئوا أول جريدة المشعل التي من خلالها حاولوا نشر افكارهم التقدمية و اظهار التعلق بالشخصية الجزائرية و حرصهم التمسك بالقيم الاسلامية والتقاليد الجزائرية. لكن أراءهم السياسية المناهضة لسياسات فرنسا ظهرت بوضوح عند صدور مرسوم في يوم 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامن عشر و ذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، ففي شهر اكتوبر 1908 قدمت" حركة الشبان الجزائريين "احتجاجا الى الحكومة الفرنسية على قرارها المتعلق بتجنيد الشباب الجزائري، و دعت الى الغائه و عدم قبوله الا في حال حصول الجزائريين على حقوقهم الأساسية، و تتمثل في تعديل قانون" **الانديجانا** " وإلغاء بعض بنوده و تخفيض العقوبات الواردة فيه، و رفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية و المساواة بين المسلمين و الاوربيين. و بفضل رجال الدين و مقاومة السكان المسلمين للخدمة العسكرية الاجبارية بدون الحصول على مقابل، و اتصال بعض قيادات "حركة الشبان الجزائريين "بالمسؤولين الفرنسيين، تبلورت في اذهان المسؤولين الفرنسيين مسالة اعطاء الحقوق السياسية للمسلمين و ادخال اصلاحات على نظام الحكم في الجزائر مقابل العمل في الجيش الفرنسي، لكن و بضغط من الادارة الفرنسية في الجزائر و ممثليها في البرلمان الفرنسي، تراجعت الحكومة الفرنسية عن ذلك. وبعد تأزم الوضع في الجزائر بسبب قانون اجبارية التجنيد و رفض الجزائريين له، بعث رجال حركة" الشبان الجزائريين "بوفد الى باريس 18 جوان 1912 لتقديم احتجاج على هذا القانون، و طالب الوفد بمنح الجزائريين حقوقا أسياسية منها[1]:

* الغاء قانون الانديجانا.
* المساواة في دفع الضرائب.
* المساواة في التمثيل السياسي.

ومقابل هذه الحقوق يقبل الجزائريون الانخراط في الجيش الفرنسي و لكن بشرط أن تلغى المكافأة المالية.

يبدو أنّ **غول فيري** بعد زيارته للجزائر، اطّلع عن كثب عن أوضاع الجزائريين، بسبب أنّهُ مكث بها مدة شهرين وتعرّفَ على أوضاع الجزائريين، وفي سنة سنة 1904 أنشأت الحركة جريدة المشعل و كانت محاولة لنشر الأفكار التقدمية و إظهار التعلق بالشخصية الجزائرية و التمسك بالشخصية الإسلامية و

[1] غنية هاني، مرجع سابق، ص 28 وما تلاها.

التقاليد الأوربية و ظهرت مواقفهم السياسية و معارضتهم العملية للسياسة الفرنسية في الجزائر سنة 1908 بعد صدور مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشباب الجزائريين الذين بلغوا سن 18 سنة بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي و من هذا التاريخ اعتبرت حركة التجنيد كفرصة بين أيديهم لتحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية لصالح الشعب الجزائري مقابل التجنيد.

من المعلوم إنّ كثير من المُنظمّين إلى الفرق العسكرية الفرنسية بالجزائر كان هدفهم الاسترزاق بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، لكن مع مطلع القرن 20 تطور القطاع الاقتصادي بشكل كبير في الجزائر وفرنسا، حيث تحسنت ظروف العمل وارتفعت الأجور. كما أصبحت فرص العمل متوفرة في المصانع والمزارع والأشغال العمومية وبالتالي أصبح معظم الشباب الفرنسي والجزائريون على الخصوص يؤثرون ذلك على الانضمام إلى الجيش والتعرض لخطر الموت في أية لحظة. وبالتالي أصبح من الصعب إقناع الشباب بالانضمام إلى الجيش، فأصبح التجنيد الإجباري للأهالي ضروريا.

لقد تميز صدور مرسوم الخدمة العسكرية الإجبارية الأولى، بوجود حالة من التنافس الرّهيب بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة في المنطقة حيث برزت ألمانيا بجيشها القوي، وذلك نتيجة مضاعفة الألمان للميزانية الحربية، حيث تزايدت فيما بين 1896م و1907م بحوالي سبعمائة وأربعين مليون فرنك إي بنسبة 2% في المرحلة نفسها. وعلى الرغم من قوة فرنسا إلا أنّها ليست كألمانيا، التي هي قوية في مختلف المجالات. ومن خلال ما تطرقنا إليه، كان من الضرورة تجنيد أكبر عدد من الأهالي الجزائريين، علاوة على ذلك التطور الحاصل في المجال الاقتصادي خلف عزوف عن الخدمة في الجيش لأن ذلك متعب وخطر على حياتهم.

ومنها أصبح تجنيد الأهالي أمرا واقعا لا رجعة فيه ومن واجبها تجنيد الشباب وبحكم أنَّ الجزائر مستعمرة فرنسية فإن مشاركتها في الحرب كانت قسرية بحيث تم تجنيد الآلاف من الجزائريين لمحاربة ألمانيا. و 80 ألف كعمال الحربية الفرنسية وحتى المدنية، في حين يذكر بشير بلاح في كتابه: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص ص 353-354 ، " أنه تم تسخير 758000 عامل لخدمة مجهود فرنسا الحربي في المصانع والمناجم، وبفضل تجنيد الجزائريين أصبح لديها عدد وافر من المحاربين، من خلال قول بيار بودين في 1908م :"أن جيوش إفريقيا ...قوة كبيرة في حالة حرب أوربية 30 و40 مليون من الأهالي (...) وبإمكانها تزويدنا 1500000 أو 2000000 رجل"[1].

وعندما تأزم الوضع في الجزائر بسبب رفض الجزائريين التجنيد الإجباري وإصرار المستوطنين بعدم المساواة بينهم وبين الجزائريين أوفد رجال حركة الشبان الجزائريين وفدًا إلى باريس يوم 18 جوان 1912 لمقابلة رئيس الحكومة **بوان كاريه** وتقديم احتجاج لعدم اتخاذ الحكومة الفرنسية اجراءات سياسية لصالح السكان المسلمين وطالبوا بالحقوق الأساسية التالية:

1- إلغاء قانون الأندجينا.

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة**. الجزائر: دار المعرفة، 2007، ص ص 353-354.

2- المساواة في دفع الضرائب.

3- المساواة في التمثيل السياسي للمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي مقابل الانخراط في الجيش الفرنسي.

و كان أعضاء الحركة يسعون إلى الحصول على الجنسية الفرنسية لتحقيق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي وتعليم اللغة العربية في المدارس مع الفرنسية واحترام الأعياد والشعائر الإسلامية في عام 1913 تحالفت الحركة مع الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي كان يقيم محاضرات في باريس يطالب فيها بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر و بعد أن أصبح مسؤولا عن الإعلام في الحركة قام بدور إيجابي حيث تقرر يوم 2 أفريل 1914 تشكيل **الاتحاد الفرنسي الأنديجيني** الذي كان القصد منه إقامة تعاون بين العرب و فرنسا.

المرحلة الثالثة: الحرب العالمية الأولى والحاجة الماسة لخدمات الجزائريين:

بعد تفاقم الأزمة السياسية في بداية 1912 أظهرت الحركة الوطنية استياءها من تجنيد الجزائريين من دون حقوق سياسية فقررت الحكومة الاستجابة لبعض المطالب فأصدرت يوم 19 سبتمبر 1912 مرسوما يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بآداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من الخدمة.

كما صدر مرسوم آخر بتاريخ 13 جانفي 1914 ينص على رفع عدد المستشارين العامين المسلمين في البلديات من الربع إلى الثلث و ابتداءًا من 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من قلة اليد العاملة و الجنود فصدر مرسوم بتاريخ 07 سبتمبر 1916 ينص على تجنيد جميع الجزائريين المولودين بعد 1890 و بعد أسبوع صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ: 18500 عامل جزائري ثم ارتفع العدد الى 78000 عامل وباختصار فقد تمكنت فرنسا من اجتياز مرحلة الحرب العالمية الأولى بعد أن جندت 82751 جزائري في إطار الخدمة العسكرية و انخراط 87519 جزائري في الجيش بصفة دائمة كما جلبت 78000 عامل و حسب الاحصائيات الرسمية الفرنسية خسرت الجزائر في هذه الحرب مالا يقل عن 25711 قتيل و 72035 جريح أي ما يعادل 14.5 % من القوات الجزائرية المجندة في فرنسا وهي قريبة جدا من نسبة الفرنسيين الذين ماتوا في الحرب العالمية الأولى بنسبة 16.5 %.